رابطة العالم الإسلامي
الأمانة العامة
الإدارة العامة للمؤتمرات والمنظمات

# الخلفية الثقافية الإسلامية لمنظومة التربية والتعليم وموقعها من الثقافة الإنسانية

إعداد

**الدكتور أحمد معبوط**

الأستاذ في كلية العلوم الإسلامية بجامعة الجزائر

مقدم إلى مؤتمر مكة المكرمة الخامس عشر

الثقافة الإسلامية.. الأصالة والمعاصرة

الذي تنظمه

رابطة العالم الإسلامي

مكة المكرمة

٤ - ٦ / ذو الحجة / ١٤٣٥ هـ
٢٨ - ٣٠ / سبتمبر / ٢٠١٤ م

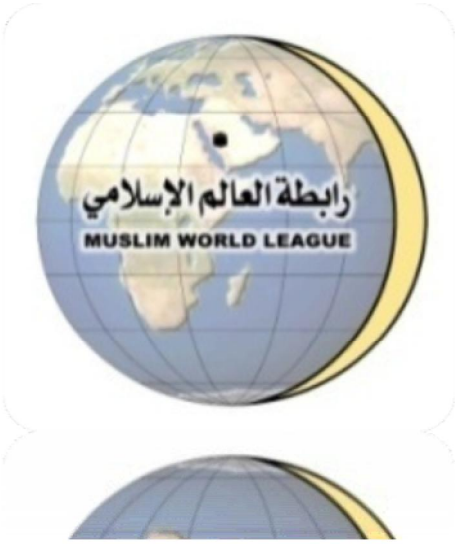


# رابطة العالم الإسلامي

مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية

صندوق البريد (٥٣٧) أو (٥٣٨) مكة المكرمة (٢١٩٥٥)

هاتف: ٠٠٩٦٦١٢٥٦٠٠٩١٩- الفاكس: ٥٦٠١٣١٩-٥٦٠١٢٦٧

برقياً: رابطة - مكة، تلكس: ٥٤٠٠٠٩ و٥٤٠٣٩٠

www.themwl.org

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فوراء كل منظومة تعليمية أو تربوية؛ فلسفة من خلالها تُحدَّد الأهداف والمقاصد وتُتّخذ الوسائل والمناهج، إذ تقع المشكلة التربوية في قلب التساؤل الفلسفي عن المعرفة الحقيقية وغايتها وغاية الإنسان، وبحسب اتجاه الإجابة عن عناصر هذا التساؤل؛ تتحدّد غايات التربية وأساليبها ومضمونها.

فالتربية تعكس في غاياتها وطرائقها ومناهجها: الفلسفة العامة للمجتمع، ويرتبط تاريخها وتاريخ مؤسّساتها في جانب من جوانبه؛ بما قد يطرأ على هذه الفلسفة من عوارض أو تغيير، وبدراسة النظريات الفلسفية التي تبنّتها المجتمعات أو فُرضت عليها؛ يظهر للدارس انعكاسها على التربية في النظرية والتطبيق، وتتبيّن له العلاقة بين الفلسفة والتربية.

ولأن التربية موضوع فكر وتأمّل، فإن دراسة تاريخ الأفكار والمشكلات الرئيسة التي طرحتها؛ تجعل الدارس يقف على رصيد مهمّ من شأنه أن يرسم له أفقًا واسعًا عن المشكلات التربوية، ويكشف له عن الجذور البعيدة للأفكار التربوية الحديثة وخلفياتها، كما أن دراسة النماذج أو المدارس الفكرية في التربية تمكّنه من عقد المقارنات للوصول إلى ما تتفق فيه أو تتشابه، وما تختلف فيه أو تتباين.

كما يمكن تحديد بعض مشكلات التربية الرئيسة وتناوُلها بالدراسة والتحليل، استناداً إلى فرضيّات معيّنة كأهداف التربية وأغراضها، وعلاقة التربية بالمجتمع، والتربية في ظل العولمة، والتربية والهوية، وغيرها من الموضوعات، ومن شأن هذا أن يوضّح ارتباط الفكر التربوي بالاهتمامات العملية للتربية.

وقد كان يُعتقد في فترة من الفترات أنه من الممكن أن يَنقل المرء نظاماً تربوياً كاملاً من بلد إلى آخر، فيكون البحث حينئذ متّجهاً إلى جمْع المعلومات التي تصف الأنظمة التربوية، وتصنيفها ومقارنتها بغرض التعرّف على أحسن الأساليب واستخدامها بدلاً عن غيرها.

لكن لما كان لكلّ ظاهرة تربوية عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية وفلسفية لابد من تتبّعها وفهمها لفهم النظام التربوي نفسه؛ أخذ البحث التربويّ اتّجاهاً آخر، فانتقل من الجمع والوصف والتصنيف بغرض الاقتباس؛ إلى ملاحظة التجارب التربوية المختلفة وتحليلها لمعرفة القُوى والعوامل المؤثّرة فيها، مع التسلّح بالحَيطة والحذر نتيجة لذلك عند التطلّع إلى الاستفادة منها.

بل إنّ هذا التطوّر الحاصل أفضى إلى البحث فيما يمكن اتّخاذُه من مخطّطات تربويّة استناداً إلى الصورة التي يُؤَمَّل أن يكون عليها المجتمع مستقبلاً.

وبِناء على ما تقدّم؛ يمكن القول إن قوّة المجتمع من قوّة نظامه التربوي والتعليمي، فإذا حدث خللٌ ما في مسار أمّة من الأمم في زمن من الأزمنة أو مكان من الأمكنة؛ وجب التفتيش في كل مِفصل من مفاصله طلباً للعافية والسلامة والاستقرار، وطمعاً في السؤدد والعزة والمنَعة.

ولا غرو أن تتعدّد وتتنوّع التجارب التعليميّة والتربويّة بين الأمم، بل وعند الأمة الواحدة مهما توسّعت أو تقلّصت دائرة ثوابتها.

ولا يزال هذا التنوّع مبَرَّراً وصحيّا ومفيداً ما دام ينطلق من اجتهاد علمي صحيح لا من استنساخ وتقليد يقوم على محاكاة الغير دون تبصّر ولا حجّة، سواء كان ذلك التقليد استئناساً بالقديم لمجرّد قِدمه، أو بالحديث لمجرّد حداثته، فلا عبرة بأصالةٍ ولا معاصرة لا تقوم على الحجّة والبرهان.

وإذا نظرنا نظرة موضوعيّة متفحّصة إلى علوم الشريعة وتعاليمها - التي تمثّل جوهر الخصوصيّة الثقافية الإسلامية - تشعّب بنا البحث وفُتحت علينا أبوابُه وتدرّجت بنا مستوياتُه، ووقفنا على شبكة من الروابط والصلات لا تكاد تمر على لونٍ من ألوان الاهتمامات الدينية والنفسية والاجتماعية والتشريعية والعمرانية والسياسية والروحية إلا وعانقَته.

فلا يُعقل إذَن أن يُغفل موقع علوم الشريعة وما تَحمله من ثقافة إسلامية أصيلة من خلفيات ومقاصد التعليم في البيئة التي نعيش فيها في مختلف الأقطار الإسلامية، أو عند التجمعات والأقليات الإسلامية في شتى بقاع المعمورة، إذ هو إهمالٌ لا مبرّر له، وتقاعسٌ عن البحث العلمي وتنكّب عن متطلّباته، خاصة في أمرٍ شديد الحيوية بالنسبة للفرد والمجتمع والإنسانية.

وإذا عدنا إلى حقيقة وقوع المشكلة التربوية في قلب التساؤل الفلسفي عن المعرفة الحقيقية؛ أدركنا موضوعها الذي يحدّده الحديث عن الإنسان والكون والحياة، وتبيّن لنا ضرورة معرفة كلّ من هذه المكوّنات معرفة صحيحة، وكذا معرفة وجه العلاقة القائمة فيما بينها، ولطالما لفَت القرآن - المصدر الأول لعلوم الشريعة- النظر إلى هذه المعرفة، من خلال أحاديثه عن الإنسان وتعريفه

تعريفًا دقيقًا على كلّ من ذاته، وحياته، والكون الذي يعيش فيه، وهذه المعرفة قد تغيب عن الكثير من المفكّرين والفلاسفة والعلماء، نتيجة للغفلة أو الإعراض عنها، فنجدهم لا يكادون يستريحون إلى شيء من معارفهم التي جنوها ووصلوا إليها بعد طول بحث وجدّ، وقد يعودون بعد رحلتهم الطويلة في سبيل المعرفة: يشْكون الجهلَ، ويعانون الاضطراب، كما صرّح بذلك الفيلسوف البريطاني برتراند راسل، والعالم الفيزيائي أينشتاين، وغيرُهما[1]، ولا يستبعد أن يكون ظهورُ بعض المذاهب الفلسفية المتطرّفة- كالمادية، والوجودية- ثمرةَ مثل هذا الاضطراب، ذلك أن الوجود الكوني -كما يشير إليه القرآن- وحدة مترابطة، فمعرفة أي جزء منه لا تستقيم إلا ضمن قاعدة واسعة من البصيرة العلمية بالدائرة الكونية كلها، فعلى كلِّ مَن اتجه إلى دراسة علمٍ من العلوم الكونية أو الطبيعية أو الإنسانية أو غيرها أن يتبصّر بالحقيقة الكلّيّة المتعلّقة بجملة الإنسان والكون والحياة، والتأمّل في مظهر العلاقة السارية فيما بينها، وعليه أيضًا أن يبني دراسته المعمّقة التي تخصّص فيها؛ على قاعدة من الثقافة العلمية العامة التي أساسها التأكيد على علاقة العلوم المختلفة بعضها ببعض، فهذا التوجّه هو الذي يوصل إلى طمأنينة المعرفة، ويثمر الشخصية القوية بتوازنها، المنسجمة مع متطلبات الحضارة الإنسانية.

وبما تقدّم من بيان مقتضَب عن المعرفة الحقيقية في القرآن الكريم وعن غايتها وعن غاية الإنسان، تتعيّن وتتحدّد غايات التعليم والتربية وأساليبها ومضمونها، ويتعيّن ويتحدّد موقع علوم الشريعة في خلفياتها ومقاصدها بما أن القرآن الكريم هو منبعها، وهذا ممّا يفسَّر به ذلك التوجّه العام إلى تعليم القرآن

(١) انظر: منهج الحضارة الإنسانية في القرآن للدكتور محمد سعيد رمضان البوطي، ص١٧٣.

الكريم - وبخاصة في الصّغر - حتى صار أمراً لا بدّ منه عند جميع فئات الأمة الإسلامية، وفي مختلف عصورها، فهو أساسٌ في نظام تعليمها.

وهذا هو العلامة عبد الرحمن ابن خلدون في مقدمة تاريخه الشهيرة؛ تناول بالوصف والتحليل واقع التعليم في الأمة عامة، وعَقَد لتعليم الولدان واختلاف مذاهب الأمصار الإسلامية في طرقه فصلاً خاصاً جديراً بالبحث والنظر[١]، يَحسن بنا الوقوفُ عليه سعياً منا لاستخلاص أدوات التبصّر الحكيم في حاضرنا ومستقبلنا.

فقد قرّر في بدايته «أن تعليم الوِلدان للقرآن شعار الدين أخذ به أهل الملّة ودرجوا عليه في جميع أمصارهم»[٢]، فهذا وصف حال الأمة مع هذه المسألة.

وعلّل سلوك الأمة ذاك السبيل فقال: «لِما يسبق فيه إلى القلوب من رسوخ الإيمان وعقائده من آيات القرآن»[٣]، فما يفعله القرآن بالقلوب لا يَقوى غيره عليه، والآيات الدالة على هذا المعنى كثيرة.

وبذلك -كما يقول- «صار القرآن أصل التعليم الذي ينبني عليه ما يَحصُلُ بعدُ من المَلَكات»[٤].

فإذا تمسّكت كل أمة بأصلٍ لتعليمها يتفق مع فلسفتها ويحفظ هُويتها، تبني عليه بعد ذلك ما تراه مناسباً في خدمة مقاصدها، سواء فيما وافقت غيرَها فيه أو خالفَته، فكيف لا نحرص على ما حبانا الله به من أصلٍ عظيم نعتمد عليه في

(١) وهو الفصل الواحد والثلاثون، انظر: مقدمة ابن خلدون ص ٥٣٧.
(٢) مقدمة ابن خلدون ص ٥٣٧.
(٣) المرجع السابق نفسه.
(٤) المرجع السابق نفسه، ص ٥٣٧-٥٣٨.

تعليمنا هو كتابه المعجِز الذي حوى أصول المعرفة الحقيقية التي تهدي إلى كلّ خير وهُدى ورشاد، وتعصم من التيه والضياع في الفكر والتصوّر والسلوك، وتدفع إلى العلوم بكل ألوانها وأصنافها، دفعاً لا نظير له في صحف الأمم الأخرى ودواوين معارفها.

فإذا كان لتعليم القرآن الكريم تلك الأهمية الحيوية في الأمة الإسلامية، فينبغي أن يكون كذلك عندنا وفي زماننا، لأننا من هذه الأمة وطبقةٌ من طبقاتها الممتدة في الزمان والمكان، وتحقيق ذلك من الواجبات الشرعية، وينبغي أن يكون حجر الأساس في كل سياسة تربوية وتعليمية وطنية تنشد تحقيق السيادة في طلب السعادة والرفاهية لمواطنيها.

والكلام عن الهوية وضرورة حفظها ينبغي أن يقودنا إلى ركنها الأول الإسلام، إذ هو الحاكم على عناصرها مهما تنوّعت أو تعدّدت، فهو اختيار حرّ والتزام جازم، ووصْف ملازم لا ينفكّ، وغيره ليس كذلك، فالجنس والعِرق واللغة واللون جبر لا اختيار ولا كسب فيه، فلا تفاضل فيه، بل هو آية من آيات الله في خَلقه، ثم إنه لا يفيد المعرفة الحقيقية في شيء جوهري ذي بال يُعوّل عليه في بناء أمة رائدة قويّة أو حضارة إنسانية شامخة أو دولة حرّة عادلة، فنحن مسلمون أكرمنا الله بالإسلام، وأَعْلَنَّا التزامَنا به على الأشهاد، والإسلام يَجُبّ ما قبله وما تعلّق به من تبِعاتٍ تُعارضه، وإن أبقى على كل معنى إنساني ينسجم معه وعدّه منه وحازه إليه إذ كان أولى به.

فشرعية الانتماء للإسلام عند الشعوب والأمم الإسلامية وما يلزم عنها؛ تبدأ من ذلك التاريخ البعيد الذي اعتنقَت فيه دينَ الإسلام، فجعلَت من ديارها دارَه، وليست حادثة من حوادث آخر الزمان تبحث لها عن شرعيةٍ في دكاكين السياسة المحلية والدولية، عسى أن ترِقّ لها قلوبُ زبانيتها في يومٍ من الأيام ولو

مع طول صبر وانتظار وتعاطٍ مع سوق الأعذار.

فإذا عُرفت لهذه الشعوب والأمم - بعد هذا التاريخ الذي سجل دخولها دينَ الإسلام- مواقفُ وملاحمُ صدر لها فيها ما يحاكي ذلك الإعلان، كالذي تشير إليه بيانات التجديد والإصلاح والثورة على المستعمر والدعوة إلى النهوض وغيرها من البيانات من ضرورة الاستناد إلى المبادئ الإسلامية، فهو تأكيد لا تأسيس، وتأكيدا لهذا المعنى؛ فإنّ الأمة الإسلامية التي ننتمي إليها إنما كان ميلادها ببدء الوحي على سيدنا محمد ﷺ، ولعلّ الشيخ الإمام الحافظ أبا عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري - وهو يُصدّر ديوانه للسنة النبوية «الجامع الصحيح»[1] بكتاب بدء الوحي- كان يشير إلى مثل هذا المعنى، وهو من جملة المعاني العظيمة التي دأب على الإشارة إليها من خلال ترتيبه وتبويبه وتراجمه في هذا الجامع الذي هو أجلّ كتب الإسلام بعد كتاب الله إطلاقًا.

ومهما كان تحديد وتفصيل المعنى المقصود بهذا الصنيع؛ فإنه لا يمارِي أحد في أن قيام هذه الأمة الإسلامية وبعثها إنما كان ببدء الوحي، إذ هو أساس دينها ومصدَر معارفها وقِوام عزّها ومنَعتها وشرط صلاحها في العاجل والآجل، بل إن آثاره صبغَت مساراتِ غيرها من الأمم التي لم تؤمن به لكن نالتها أفضالُه، فسطعَت شموسُه عليها، وكان من تجلّيات ذلك ما اصطلحت عليه الإنسانية من قيم وأخلاق حسنة ومواثيق وأعراف صالحة ما كانت لتُدركها لولا تأثّرها بالحضارة التي صنعَها الوحي وأتمّ بها رسالةَ الأنبياء من قبل، فراحت تنير

(١) المشهور بين الناس قديمًا وحديثًا بصحيح البخاري. والعنوان الكامل الذي اختاره البخاري هو: «الجامع الصحيح المسنَد من حديث رسول الله وسُننه وأيامه»، وفي رواية: أنه سماه: «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسُننه وأيامه».

العقولَ وتهذّب النفوسَ وتنأى بهذه الأمم عن كثير من الأخطار التي تهدّدها بما تَكسبه كل حين من أسباب الإفلاس والفَناء.

ففي مطلع القرن السادس عشر الميلادي؛ كانت أوروبا تتعرض لتغيّرات عميقة لم تعرفها من قبل بعد احتكاكها بالعالم الإسلامي، سواء من حيث جغرافيتُها السياسية التي بدأت تتجه إلى الوحدة والتكتل، أو على المستوى الاقتصادي الذي بدأ يشهد في نُظمه الاقتصادية تحوّلاً من اقتصادٍ عيني إلى اقتصاد نقدي، وشهِد الفكرُ الاقتصادي استقلالاً عن المفاهيم الدينية أو الكنَسية التي كانت سائدة، فأقيمت المصارف، وظهر الاعتماد على رأس المال، وانتشر التعامل بالصكوك والعقود المكتوبة، وفي الوقت الذي كانت فيه أوروبا تتحول سياسيًا واقتصاديًا، كانت تشهد حركة نهضة فكرية ودينية.

والذي أحوجَنا إلى التأكيد على هُويّتنا من خلال التأكيد على الانتماء إلى الإسلام -وهو ركنها الأول- أنّنا نسعى كما سعى آباؤنا وأجدادنا منذ زمنٍ لاستكمال استرجاع سيادتنا؛ بإتمام إصلاح ما أفسده المستعمِر بعد جلاء عسكره من بلادنا، وتحقيق ذلك من الواجبات الشرعية والوطنية، ومعلوم أن الموضوع المقصود بإفساده في المقام الأول وما زلنا نجترّ آثاره: هو الهُوية وما تقوم وتُحفظ به.

والقرآن الذي ما كان قيام هذه الأمة الإسلامية وبعْثها إلا ببدء وحيه ونزوله، هو مصدر العقيدة والشريعة، ومنبع الأخلاق الكريمة والفضائل السامية الرفيعة، وسِجِلُّ الدروس والعِبَر مِن واقع الأمم، وهو معجزة النبي ﷺ العظمى الخالدة، وخطاب الله ورسالتُه إلى كل إنسان بواسطة محمد ﷺ.

ولتَحيى علوم الشريعة التي منبعها القرآن الكريم، لا بد أن تكون في صلب حياة الناس ومحوراً لحركاتهم وسكَناتهم، مصاحبة لأحوالهم لا منعزلة محشورة في زاوية من زوايا المجتمع أو خارجه، يقصدها من كان له فيها هواية أو فضول، أو «فُلكلوراً» يحتفي به عشاق التراث احتفاءهم بالأطلال والفنون الشعبية، أو تبارٍ ينشّط حلَبات المهرجانات والقنوات في بعض المناسبات.

فعلوم الشريعة التي تعلّقت بالإسلام عقيدةً وشريعةً وأخلاقًا: خيرٌ كلُّها، تتعلّق بالحاضر والمستقبل، العاجل والآجل، الحال والمآل، ولا تؤتي ثمارَها إلا إذا أُخذت على هذا النحو، فهكذا دخلنا بها التاريخ، وإن لم نأخذها كذلك خرجنا من التاريخ للتّوّ، وإن كان كثير من أعراض القصور والسلبية التي تظهر في بعض مُخرجات طرق ومسارات تعليم علوم الشريعة التي يأخذ بها المجتمع في أيامنا هذه؛ تعود في معظمها إلى نظرة هذا المجتمع نفسه إلى علوم الشريعة ومقامها في توجيهه وقيادته، وهذا في نظري ينسحب على جميع الأنساق التعليمية سواء كانت تقليديّة متوارثة أم معاصرة مستحدَثة.

وهذا مما يُفسَّر به قولُ عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وإنَّ آخر هذه الأمة يَقرؤون القرآن، منهم الصبي والأعمى، ولا يُرزَقون العملَ به»، وقول ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وإنَّ أحدهم ليتلو القرآن من فاتحته إلى خاتمته لا يُسْقِط منه حرفًا، وقد أسقط العملَ به».

فكما يكون هذا الخلل لتخلّف الإخلاص وسلامة القصد عند القارئ، يكون لتصوّرٍ فاسد تشرّبَه من واقع المحيط الذي يعيش فيه، فالأول يتعيّن عليه وحدَه إصلاحُه، مهما وعَظه الوُعّاظُ وأرشده المرشدون، أما الثاني فيحتاج إلى إصلاح المجتمع والعودة به إلى الجادة والمحجّة البيضاء، بإعادة الأمور إلى

نصابها بمقتضى العقل والحكمة، أما العقل ودَوره في جوهر هذه العلوم الشرعية وأصولها وقواعدها وفروعها وجزئياتها وأساليبها وأنظمتها؛ فهو مناط الأمر كلّه، لكن بمقتضاه لا يجول في كل شيء، بل يقف في أشياء، وينفذ في أشياء، فكتاب الله هو الذي حثّ على التدبر لفهم النصوص التي جاءت من عند الله - كتابًا أو سنة- وأمَر بالتعمق في معانيها، واستشراف ما تستهدفه من مقاصد وغايات، وهو الذي وكّل للعقل المتفهم مهمة تطبيق تلك النصوص، والتبصّر بالمآلات، والنظر في ملابسات الواقع وتغيّر الزمان والمكان، ومعروفةٌ هي الآيات التي تخاطب أولي الألباب وتدعوهم للتدبر وإعمال العقل والاعتبار، سواء فيما أُنزل من الهَدي والتشريع، أو في ملكوت السموات والأرض والأنفُس والآفاق.

أما عن دور العقل في إدراك أحكام الشريعة، فيقول الإمام الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ: «الأدلة الشرعية ضربان: أحدهما: ما يرجع إلى النقل المحض، والثاني: ما يرجع إلى الرأي المحض، وهذه القسمة هي بالنسبة إلى أصول الأدلّة، وإلا فكلّ واحد من الضربين مفتقر إلى الآخر؛ لأن الاستدلال بالمنقولات لا بد فيه من النظر، كما أن الرأي لا يعتبر شرعًا إلا إذا استند إلى النقل.

فأما الضرب الأول فالكتاب والسنة، وأما الثاني فالقياس والاستدلال، ويلحق بكلٍّ منهما وجوه، إما باتفاق وإما باختلاف، فيلحق بالضرب الأول: الإجماع على أي وجهٍ قيل به، ومذهب الصحابي، وشرْع مَن قبلنا؛ لأن ذلك كله وما في معناه راجع إلى التعبّد بأمرٍ منقولٍ صِرفٍ لا نظر فيه لأحد، ويلحق بالضرب الثاني: الاستحسان، والمصالح المرسلة إن قلنا إنها راجعة إلى أمر نظري، وقد تَرجع إلى الضرب الأول إن شهِدنا أنّها راجعة إلى العمومات المعنوية، حسبما يتبيّن في موضعه..

ثم إن الأدلّة الشرعية في أصلها محصورة في الضرب الأول؛ لأنّا لم نُثبت الضربَ الثاني بالعقل، وإنّما أثبتناه بالأول، إذ منه قامت أدلّةُ صحةِ الاعتماد عليه، وإذا كان كذلك؛ فالأول هو العمدة، وقد صار إذ ذاك الضربُ الأوّلُ مستنَدَ الأحكام التكليفية من جهتين: إحداهما: جهة دلالته على الأحكام الجزئية الفرعية، والأخرى: جهة دلالته على القواعد التي تستند إليها الأحكام الجزئية الفرعية، فالأُولى: كدلالته على أحكام الطهارة، والصلاة، والزكاة، والحج، والجهاد، والصيد، والذبائح، والبيوع، والحدود، وأشباه ذلك، والثانية: كدلالته على أن الإجماع حجة، وعلى أن القياس حجة، وأن قول الصحابي حجة، وشرْع من قبلنا حجة، وما كان نحو ذلك»[١].

وإلى هذا المعنى الذي بيَّنه الشاطبي؛ أشار إمام الحرمين في البرهان بقوله: «لا يَجول العقلُ في كل شيء، بل يقف في أشياء، وينفُذ في أشياء»[٢].

وإذا نظرنا إلى ما تهدف إليه التشريعات بمختلف مرجعياتها من حفظٍ للأبعاد الحيوية للإنسان ومجتمعه، ثم نظرنا إلى مقاصد الشريعة الإسلامية وما تقصِد إليه من حفظ مصالح الناس بمستوياتها الثلاثة المتمثلة في الضروريات والحاجيات والتحسينيات، وقفْنا على ما يتطلّبه تصميم المناهج التعليمية والبحثية بأبعادها المعرفية والتطبيقية والمخبرية والتأهيلية والوجدانية والجمالية.

وبِناءً على ذلك اكتشفنا أن العلوم النافعة التي تَدخل في التصاميم التي يُفترض الوصولُ إليها - اعتماداً على تلك النظرة العلمية الموضوعية- لا بد أن

---

(١) الموافقات في أصول الشريعة لأبي إسحاق الشاطبي (إبراهيم بن موسى اللخمي) ج٣ ص٢٩-٣٠.

(٢) البرهان للإمام الجويني، ج١ ص١٣٧.

تكون متناغمة ومنسجمة فيما بينها، مقبولة في مجملها عند العقلاء، لأنها موحّدة المقاصد والغايات.

وإن كانت علوم الشريعة هي الحاضنة الأمينة لمختلف العلوم الأخرى التي تحقق مقاصد المعرفة الحقيقية من عمران وحضارة ونظام ومصالح معتبرة، فهي منسجمة معها بداهةً؛ لأنها تَخرج من مشكاة واحدة، وتهدف إلى مقاصد واحدة، منسجمة فيما بينها، ويمكن إرجاع مختلف أنواعها إلى ثلاثة مجالات أساسٍ أو أُطر أو مرتكزات هي:

**أ- علوم العقيدة الإسلامية:**

وهي التي تهدف لإعطاء الإنسان كلَّ ما يحتاجه من حقائق وتصورات صادقة عن نفسه وخالقه والكون الذي يعيش فيه والعوالم الغائبة عن مداركه، وتحريره من كل الأوهام والخيالات التي ما فتئت تَستعبد قواه العقلية والفكرية وتسخّر طاقته فيما يتعارض مع مصالحه الحقيقية ويعود عليه بالفساد والدمار، فهذه العلوم تدعو الناس وتحثّهم على الفكر والتدبّر والتأمّل في الأنفس والآفاق، فهي تحرّر الفكر الإنساني ولا تَحجر عليه، فكيف تمنع من ثماره الطيبة الأصيلة؟!

وبما أن الإسلام لا يجذب الناسَ إليه بالإكراه وإنما بالحجة والبرهان، فإنه يحتكم في ذلك إلى الحقائق العلمية الحيادية المقرّرة عند جميع العقلاء، فيضع موازين العِلم حَكَمًا بينه وبين الناس، فلا غرو أن يشكّل مع سائر العلوم العقلية والكونية أوثقَ عُرى التعايش، كيف لا وهي روافده الأساس؟

بل يجعلها سبيله إلى إثبات حجية الأخبار عندما تتوفر شروط اعتمادها، وطريقًا في تقرير القوانين ومناهج تمحيصها، ومن هنا كانت علاقة هذه العلوم

بعلوم القرآن الكريم والسنة النبوية من حيث إثباتها والتسليم بالاستنباط منها بعد ذلك، وما يستدعيه من علوم مختلفة كعلوم اللغة العربية -لسان التنزيل- وقواعد تفسير النصوص وغير ذلك من العلوم.

مما تقدم تتبيّن حيوية الدراسات المرتبطة بالعقيدة الإسلامية وصِلتها بأنواع من العلوم الإنسانية والاجتماعية واللغوية، سواء من حيث التأسيس والدعم والتأكيد، أو من حيث الذبّ عنها وكشف شبهات مناوئيها وزَيف تصوراتهم عنها، فعندما تأخذ هذه العلوم موقعها اللائقَ بها في مؤسساتنا التعليمية ومراكز البحث العلمي عندنا؛ فستكون مصدر ثراء وإلهام ووسيلة حوار لا تضاهى.

**فالعلوم التي تتعلّق بالعقيدة الإسلامية تتضمّنُ فيما تتضمّنه:**

التوحيد وبراهينه العقلية، والحجاج عن العقائد الإيمانية كالإيمان بالله وملائكته وكتبه وأنبيائه واليوم الآخر والقدر خيره وشرّه؛ بالأدلّة العقليّة، والرّدّ على من انحرف عنها وجانَب الصوابَ فيها[1].

وكما أن في مسائل العقائد أصولاً ثابتةً راسخة قاطعة، فإن فيها فروعاً وجزئياتٍ ظنّيّةً قد تختلف فيها الأنظار، والكثير منها مما لا يُفسد للودّ قضية بين المسلمين كما يقال.

وبعضها قد تشتبه فيه الأفهام وتتشنّج المواقف، ويؤول الأمر فيه إلى ما لا يُحمد عقباه، وقد يهدّد المجتمعَ في أمنه الفكري أو النفسي أو الاجتماعي، ويعود عليه بالضَعف في كل مستوياته، ويَحار في تشخيص وعلاج أدوائه، وربما

(١) انظر: مقدمة ابن خلدون ص ٤٥٨-٤٦٧.

استنجد بأعدائه ليصِفوا له الداءَ لا الدواء ليتمكنوا من استغلاله.

أما الحكمة فتقتضي ترسيخَ التعليم السليم لمثل هذه العلوم، ودعمَ البحوث والدراسات المتعلقة بها في محاضن آمنةٍ أصيلة لا أغراض لها إلا أغراض العلم ومتطلباته، فيكون لها موقع يليق بها في مؤسساتنا التعليمية وفي نظامنا التعليمي.

وأما مناهج وقوالب هذه العلوم؛ فقد تتطوّر وتختلف وتتنوّع، لكن الخلط بين الشكل والمضمون قد تكون له عواقب مثل تلك التي ذكرناها آنفًا، وعلاجها هو نفس العلاج.

**ب- علوم الفقه الإسلامي وحِكَمِه وعلله ومقاصده:**

وهي التي ترتكز على ما تقرّره العقيدة الإسلامية من وجوب الامتثال في حق من أسلم لها قلبَه وخضع لها فكرُه، فبعد تحريرها العقلَ وتزويده بالمعارف والموازين الصحيحة وتأييده بالوحي؛ تُسلمه في ضبط سلوكه إلى الفقه، وهو الفهم في الأصل، تسمّت به هذه العلوم لجلاء معناه فيها.

وبما أن أفق الإنسان كما تقرّره العقيدة الإسلامية أوسع مما تقرّره كثير من العقائد والملل والفلسفات والإيديولوجيات الأخرى، فإن مجالات الفقه الإسلامي وهو يضبط سلوك المنتسبين إليه؛ أوسع وأشمل مما نجده في منظومات التشريع الأخرى، فإلى جانب تناوُله لكل ما تناولَته هذه الأخيرة من قضايا تشريعية وقانونية وقضائية وسياسية؛ فإنه يزيد عليها بتناوله لقضايا أخرى مثل العبادات ولواحقها التي من شأنها أن تمد النظام التشريعي بالأخلاق التي قد تتخلّف عنه عند تطبيقه.

ولما كانت أحكام الفقه الإسلامي معلّلة ومنسجمة مع الفطرة البشرية، وتقصد إلى إسعاد الناس وتحقيق مصالحهم ودرء المفاسد عنهم، فقد استساغها حتى الذين لا يسلّمون بمصادرها ولا يُذعنون للعقيدة التي تقوم عليها، فبدا أثَرها واضحاً في كثير مما وصلَت إليه البشرية من منظومات ونظريات تشريعية واتفاقيات حقوقية وأنظمة اقتصادية.

وهذا الذي قدّمناه يشير إلى فائدة الدراسات المقارَنة بين الشريعة الإسلامية وغيرها من الشرائع والأنظمة الاقتصادية، ويبيّن سَعة أفق علوم الفقه الإسلامي وتواصلها مع العلوم الأخرى ذات الاهتمام المشترك، كالحقوق والاقتصاد والعلوم الاجتماعية بمختلف تفرعاتها، ومثل هذا كمَا يعدّ وسيلةً لاكتشاف الذات والهوية التي عبثَت بها عوادي الزمن وغارات الأعداء، فإنه يعدّ أيضاً إطاراً جيّداً لبناء جسور الحوار بين مختلف الثقافات بقصد التفاهم وإبعاد أسباب التصادم، فضلاً عما يضيفه من ثراءٍ وحيوية في البحث والتعليم، وما يوسّع فيه من آفاق مذهلة، وما يحقّق من تقدّم نحو تعزيز السيادة الوطنية للمجتمعات والدول في مختلف الأقطار الإسلامية واستكمالها.

**ج- علوم التربية والأخلاق والسلوك والوجدان:**

وهي التي تأتي متمّمة لما سبقها من علوم المجالين السابقين، وثمرة للإحسان فيها، وروحاً لحياتها منسجمة معها تمام الانسجام، ومشتركة معها في المصدر والمقصد، وحاكمة على ما يكتنفها من تجارب وأذواقَ فردية أو جماعية، وكما سبق فإن لهذه العلوم روابط وصِلات بما وصلت إليه التجربة الإنسانية من علوم وفنون وآداب في مجالها، فهي تستفيد وتُفيد فيما كان من قبيل الاجتهاد والتجربة، وتستقلّ بإفادة من أراد فيما احتاج إلى تأييد الوحي.

وبالأخلاق وإتمام مكارمها؛ خُتمت نبوةُ محمد ﷺ، وهي ترتبط بكل ما هو جميل من محاسن العادات وغيرها، وأوّلها حسن العلاقة مع الله بحسن معرفته، والله جميل يحب الجمال.

وفي الختام نشير إلى أن حديث جبريل عليه السلام المشهور؛ قد لخّص كيف يكون تعليم الدين وعلى ما يقوم، بإخبار النبي ﷺ أن جبريل عليه السلام جاءهم من أجل ذلك.

وقد تضمّن أصلَ العقيدة بالسؤال عن الإيمان وجوابه، وأصلَ الشريعة وهي الأحكام الشرعية التكليفية بالسؤال عن الإسلام وجوابه، وأصلَ التربية والسلوك والوجدان والمعرفة بالله بالسؤال عن الإحسان وجوابه، وهو من الأحاديث العظيمة التي بين النبي ﷺ فيها أصول الدين، إذ جاء إلى النبي ﷺ على هيئة رجل يسأله ويستفتيه، والحديث رواه الإمام مسلم عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: بينما نحن عند رسول الله ﷺ ذات يوم، إذ طلَع علينا رجل شديد بياض الثياب، شديد سواد الشعر، لا يُرى عليه أثر السفر، ولا يعرفه منا أحد، حتى جلس إلى النبي ﷺ، فأسند ركبتيه إلى ركبتيه، ووضع كفيه على فخذيه وقال: يا محمد، أخبِرني عن الإسلام؟ فقال رسول الله ﷺ: «**الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت إن استطعتَ إليه سبيلا**»، قال: صدقتَ، قال: فعجِبنا له يسأله ويصدّقه، قال: فأخبِرني عن الإيمان؟ قال: «**أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره**»، قال: صدقتَ، قال فأخبِرني عن الإحسان؟ قال: «**أن تعبدَ اللهَ كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك**»، قال: فأخبِرني عن الساعة؟ قال: «**ما المسئولُ عنها بأعلمَ من السائل**»، قال: فأخبرني عن أمارتها، قال: «**أن تلد الأمةُ ربَّتَها، وأن ترى الحفاةَ العراةَ العالةَ**

**رِعاءَ الشاءِ يتطاولون في البنيان**»، قال: ثم انطلَق، فلبِثْتُ مليًّا، ثم قال لي: «**يا عمر، أتدري مَن السائل؟**». قلتُ: الله ورسوله أعلم، قال: «**فإنه جبريل أتاكم يعلمكم دينَكم**».

فهذا الحديث قد اشتمل على بيان أصول الدين وقواعده، ولهذا قال ﷺ في آخره: «**هذا جبريل أتاكم يعلمكم دينكم**»، فجعل ما في هذا الحديث بمنزلة الدين كله.

نسأل الله لنا ولجميع المسلمين التوفيق والسداد، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

## قائمة المصادر والمراجع

- التربية المقارنة، د.ملكة أبيض، ط.كلية التربية بجامعة دمشق،١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
- الجامع صحيح، للبخاري، محمد بن إسماعيل، ط. دار السلام، الرياض.
- الصحيح، لمسلم بن الحجاج النيسابوري، ط. دار السلام، الرياض.
- فلسفة التربية، د. فاطمة جيوشي، ط.كلية التربية بجامعة دمشق، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
- كيف نتوجه إلى العلوم والقرآن الكريم مصدرها؟، د. نور الدين عتر.
- لسان العرب، لابن منظور، ط. دار الفكر، دمشق.
- المقدمة، لابن خلدون، عبد الرحمن، ط. مؤسسة الأعلمي ببيروت، لبنان.
- منهج الحضارة الإنسانية في القرآن، د. محمد سعيد رمضان البوطي، ط١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م دار الفكر ، دمشق.
- الموافقات في أصول الفقه، للشاطبي، أبي إسحاق، ط. دار المعرفة، بيروت. وطبعة دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩١م.